

زيادة أسعار الوقود نتيجة لسياسة التحرير والخصخصة

الخبر:

قالت وزارة النفط السودانية في بيان إن أسعار البنزين في السودان ارتفعت اليوم السبت بواقع ٩٠ جنيهاً سودانياً للتر لتصل إلى ٧٦٠ جنيهاً (١.٣٤ دولاراً) للتر. كما ارتفعت أسعار الديزل من ١٠٨ جنيهاً إلى ٧٤٨ جنيهاً للتر الواحد. (رويترز ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢٢).

التعليق:

بحكم سياسة التحرير والخصخصة التي أغلقت روافد وزارة المالية إلا من جيوب الناس، وهو ما صرحت به وزارة المالية عبر وزيرها جبريل في برنامج مؤتمر إذاعي في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، مقرأً بأن وزارة المالية لا تملك الموارد الكافية وهي تعتمد في مواردها على جيوب الناس، قائلاً: "نجيب موارد من وين ما عندنا موارد إلا جيب المواطن عبر الضرائب التي تأتي من وإلى جيب المواطن"، فكان من الطبيعي أن تزيد أسعار المواد البترولية لتسديد فواتير الجيوش الجرارة من الحركات المسلحة والمستورزين، بحجة استحقاقات السلام والترتيبات الأمنية التي أبرمت في جوبا في ظل الحكومة الانتقالية. والعجيب أن الوزير نفى أن تكون هذه الإجراءات بايعاز من البنك وصندوق النقد الدوليين، فقال: "إن الإصلاحات أساسية ولا نخضع لهما بل يجري الاعتماد على موارد حقيقية (جيب المواطن)"، والسؤال هو أين إنتاج البلاد من النفط الذي تحدث عنه الوزير الذي نقص إنتاجه اليومي إلى ٥٠ ألف برميل بدلاً عن ١٠٠ ألف برميل؟!!

إن الإسلام العظيم نظر إلى هذه المواد البترولية واعتبرها من الملكيات العامة، وعرفها بأنها: "إذن الشارع - أي الله عز وجل - للجماعة بالاشترار في الانتفاع بالشيء"، وتتنحصر هذه الملكية في الأنواع الثلاثة التالية:

أ- ما هو من مرافق الجماعة: وهي الأشياء التي لا تستغني عنها حياة الجماعة، وتنفرد عند فقدها في طلبها كالماء والكأ (العشب والمراعي الطبيعية) والوقود أو الطاقة، عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثِ أُمُورٍ: الْمَاءِ وَالْكَأِ وَالنَّارِ» رواه أبو داود. ويلحق بهذا النوع من الملكيات العامة، كل آلة تستعمل فيه كآلات استخراج المياه العامة، وأنابيب توصيلها، وكآلات توليد الكهرباء من مساقط المياه العامة، وأعمدها وأسلاكها ومحطاتها.

ب- المعادن التي لا تنقطع وهي المعادن الكثيرة غير محدودة المقدار. أما المعادن القليلة المحدودة المقدار فإنها تكون من الملكية الفردية، وتعامل معاملة الركاظ وفيها الخمس. ومن المعادن التي لا تنقطع مناجم الذهب والفضة والبترول والفوسفات والحديد والكبريت وغيرها، ودليل ذلك ما روى الترمذي عن أبي بصير بن حمّال: «عَنْ أَبِي بَصِيرَ بْنِ حَمَّالٍ أَنَّهُ وَقَدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْتَقَطَعَهُ الْمَلْحَ - أَي طَلَبَ أَنْ يُعْطِيَهُ أَرْضاً فِيهَا مَلْحٌ - فَقَطَعَ لَهُ فَلَمَّا أَنْ وَلى قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ إِمَّا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ قَالَ فَانْتَرَعَهُ مِنْهُ»، فلما علم أنه من المعدن الدائم الذي لا ينقطع رجع عن إقطاعه، وأرجعه منه، ومنع ملكية الفرد له، لأنه ملكية عامة أي من ملكية الجماعة.

ج- الأشياء التي من طبيعة تكوينها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالطرق والأنهار والبحيرات والمساجد ومدارس الدولة والساحات العامة، وهي الأعيان التي تشتمل على المنافع العامة أي لعموم الناس. قال عليه الصلاة والسلام: «مِنِّي مَنَاحٌ مِّنْ سَبَقٍ» أي أن منى ملك لجميع الناس، فمن سبق في أي مكانٍ منها وأناخ فيه فهو له. وقال أيضاً: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ» أي ليس لأحد أن يختص بحمى شيءٍ مما هو لعموم الناس. وهذا ما ستطبقه دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة القائمة قريباً بإذن الله.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إبراهيم مشرف

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان